

PRÉSIDENCE
DE LA
RÉPUBLIQUE

كلمة السيد رئيس الجمهورية الفرنسية
في مؤتمر السفراء الثامن عشر
قصر الأليزيه – الأربعاء 25 أغسطس / آب 2010

السيد رئيس الحكومة،
السيد رئيس مجلس الشيوخ،
السيد رئيس الجمعية الوطنية،
السيد وزير الشؤون الخارجية والأوروبية،
السيدات والسادة الوزراء،
السيدات والسادة النواب،
السيدات والسادة السفراء،

ثمة لحظات في التاريخ يتعدد فيها المصير بين الأحسن والأسوء، لحظات يمكن أن تضيع فيها كل الجهد أو بالعكس، تكمل بتقدم مستدام. إننا نعيش اليوم واحدة من هذه اللحظات.

يصح هذا القول بشأن ما يقوم به المجتمع الدولي في فوس جغرافي متازم يمتد من حدود باكستان إلى تخوم الساحل مروراً بپیران والشرق الأوسط.

كما يصح بشأن أوروبا، حيث فتحت معاهدة لشبونة والقرارات التي اتخذت لمواجهة الأزمة المالية آفاقاً تستدعي تطويراً كي يجعل من الإتحاد الأوروبي لاعباً عالمياً.

ويصح كذلك بشأن الاقتصاد العالمي الذي لما وجد بعد طريق النمو المتين المستدام، في حين أن على مجموعة الـ20 أن تُقنع بأنها تريد متابعة الإصلاحات الضرورية.

حول الطاولة الكبيرة حيث تتخذ القرارات، انضم لاعبون جدد إلى القوى المعترف بها، وطالبوها بالاعتراف بحقوقهم المحققة. لكن عليهم أن يقبلوا بأن هذه الحقوق تتبعها واجبات وتحمل مسؤوليات. كما عليهم كذلك الاعتراف بأن نجاحهم الباهر يُلزمهم بتجاوز الدفاع عن مصالحهم الوطنية من أجل توفير مساهمتهم لتسوية المشاكل العالمية. لقد انطلقت هذه الحركة وتسرني انطلاقتها.

في هذه اللحظة التاريخية حيث يتعدد المصير في ترجيح الكفة نحو الأحسن، نحتاج للإرادة وللوحدة. إذا انقسمنا وتردّنا، ولم نتوصل إلى تفاهم بشأن الأهداف المنشودة والوسائل لتحقيقها، إذا انقسمنا بين قوى عظمى معترف بها وبلدان كبيرة ناشئة، وإن لم نتمكن من اللعب كفريق لمواجهة تحديات الإرهاب وانتشار أسلحة الدمار الشامل، والخلل الاقتصادي، وسخونة المناخ، تكون قد أخلينا بواجباتنا.

في هذه اللحظة التاريخية حيث يتعدد المصير، يجب أن تؤكد فرنسا على رؤيتها وتصميمها، لكن عليها أيضاً السعي لجمع الطاقات، والمساعدة على إيجاد الطريق التي تقربنا من مواجهة التحديات الكبرى.

طريق النقد والطموح. اني أتوقع أن يحمل كل منكم صوت فرنسا، وأن يتمكن كذلك من الإصغاء إلى تطلعات العالم.

السيدات والسادة السفراء،

تبقى مكافحة الإرهاب أولوية كبرى.

تؤكد جميع التحليلات أن قدرة القاعدة على شن عمليات مدمرة ضد بلدان غربية تضاءلت بشكل ملحوظ بفضل الضربات التي تلقّتها منذ عام 2001. لكن القاعدة والمنضويين تحت لوائها زادت هيمنتهم وتضاعف عنفهم الفتاك في بعض الدول، من مالي إلى باكستان.

يواجه كل بلد وضعًا خاصًا ويجب أن يلقى رداً ملائماً من الحكومات القائمة، مع مساندة المجتمع الدولي. لا يوجد اليوم تنسيق عملياتي بين المجموعات التي تعمل في هذا القوس المتآزم بكتلته. لكن وفي حال تدهور الوضع، ثمة خطر ظهور سلسلة متواصلة تربط قواعد الإرهاب فيما بينها من كيتا ومن جنوب أفغانستان إلى اليمن، ومن الصومال إلى الساحل.

فيما يخص أفغانستان، تسود حاليًا لدى المعلقين موجة الطابع الكارثي، ويعلنون لنا يومياً عن عودة طالبان كما لو أن اللعبة قد انتهت وأننا نتجه إلى التخلّي عن الشعب الأفغاني.

الحقيقة هي أن طالبان لا يزالون أقوىاء بالرغم من خسائرهم الهامة في جنوب أفغانستان وشرقها. لكن المناطق الأخرى لا تشهد عنفاً كبيراً. فقد عرف التحالف والحكومة الأفغانية تكيف استراتيجياتهما وما يزالان. إنني مقنع بنجاحنا من خلال تصميمنا على متابعة عملنا يجب أن يتحمل كل منا كامل مسؤولياته التي حددت بوضوح خلال مؤتمري لندن وكابول.

مسؤوليات الحلفاء، أي مسؤولياتنا، تتمثل في الدفاع عن الأفغان في المناطق حيث يكمن تهديد من طالبان، وتدرك قوات الأمن الداخلي الأفغانية المؤهلة للقتال بنفسها، وتوفير مساعدة مدنية للسكان تتلاءم واحتاجاتهم الحقيقة. هذا ما تقوم به فرنسا في المنطقة التي تتحمل مسؤوليتها: كابيسا وسورobi. إن الثمن البشري باهظ، لكن تصوروا الوضع لو لم نكن هناك؟ وتدروا ما فعله طالبان في الماضي وما يخلفون دائمًا من آلاف الضحايا الأفغان.

الحكومة الأفغانية من جهتها عليها تحسين الإدارة الرشيدة للبلاد ومحاربة الفساد والمدمرات. كما عليها وهذه مهمتها المركزية، أن تقترح المصالحة على من يتخلّى عن العنف ويقطع كل صلة بالقاعدة ويحترم المؤسسات الأفغانية. وأخيراً يجب على الحكومة الأفغانية أن تحضر نفسها بجدية للاضطلاع بمهام الأمن في المناطق والأقاليم التي تعتبر مستقرة إلى حد ما ويمكن أن تنتقل إلى سلطتها.

لا يجب أن يخضع عملنا من أجل السلام لجدال زمنية اصطناعية ولا لمزاج الإعلام. لدينا أهداف سياسية واقعية تتضمن انتقالاً تدريجياً ومنسقاً. لدينا كذلك استراتيجية واضحة: فلننفذها حتى النهاية ! ستبقى فرنسا ملتزمة في أفغانستان مع حلفائها طالما يقتضي الأمر ذلك وطالما يتمنى ذلك الشعب الأفغاني.

لكن لن يكون الانتصار ممكناً ومستداماً بدون مساهمة باكستان. هذا البلد يواجه بشجاعة وبمساعدة العالم كله مضاعفات فيضانات لا سابق لها. كما يواجه تحديات اقتصادية واجتماعية هائلة. يجب عليه أن ينتصر على الإرهاب على أراضيه، كما عليه أن يعمل ضد الأماكن التي يجد فيها الإرهابيون الأفغان ملاذاً. هذا ما فلته للرئيس زرداري في 2 أغسطس/آب. فرنسا سوف تكون إلى جانب باكستان في معركته ضد كل

أشكال الإرهاب، ويجب أن تخاض هذه المعركة دون أي لبس. فكلما اتضحت كلما زادت قناعة العالم بفائدة مساعدة الحكومة الباكستانية.

في اليمن، استقرار شبه الجزيرة العربية بأكملها على المحك. قبل عام، حين كانت هناك حركة مسلحة تمتد وتهدد ببلوغ المملكة العربية السعودية المجاورة، تحملت بلدان عدة مسؤولياتها وبينها فرنسا. وتلت المواجهات العنفية هذه همة. لكن المشكلة لا تزال قائمة ولا يمكن تسويتها إلا بالحوار وبالإصلاحات.

على الضفة الأخرى من خليج عدن، أي في الصومال، إن التحدي واضح: لقد بينت العمليات الفاتحة في كمبالا في يوليو/تموز أن الميليشيات الإسلامية والشباب هناك قادرون على توسيع رقعة معركتهم إلى ما خلف الحدود. وقد يؤدي انتصارهم في مقدি�شو إلى جعل الصومال نقطة انطلاق للقاعدة، وإلى مزيد من زعزعة الاستقرار في منطقة بكمالها، تعيش حالياً معاناة التمزق في السودان.

تساهم فرنسا بتواجدها العسكري في جيبوتي وفي تشاد وفي جمهورية أفريقيا الوسطى في الاستقرار الإقليمي. وستضاعف جهودها في الصومال تلبية لطلبات الاتحاد الأفريقي مع شركائهما الأوروبيين. بعد تدريب 5000 عنصر في جيبوتي، يجري حالياً تدريب 2000 جندي صومالي في أوغندا، في حين يتم تعزيز القوة الأفريقية التابعة لبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال والتي سبق أن دربنا 5000 عنصر منها. طبعاً، لا حل عسكري بحث. يجب على الاتحاد الأوروبي، وهو المانح الأول في المساعدة مواصلة جهوده، والمساهمة مع كل المساندين الخارجيين في البحث عن اتفاق سياسي، وهو الشرط المسبق الذي لا بد منه لإعادة بناء هيكل الدولة. هذا المنحى هو الذي يتيح أيضاً تسوية مشكلة القرصنة على المدى البعيد.

أخيرا في منطقة الساحل، تجسدت وحشية فرع القاعدة في المغرب مرة أخرى في رفض أية مفاوضات وفي قتل ميشيل جيرمانو. ويعمل هؤلاء الإرهابيون على توسيع رقعة نفوذهم على مناطق صحراوية شاسعة حيث تعجز الدول على تأكيد نواجدها.

للمرة الأولى في يوليو/تموز، تلقى الإرهابيون ضربة قاسية بفضل هجوم قامت به القوات الموريتانية بدعم فرنسي. أقول لكم بأن ذلك اليوم شكل منعطفا هاما. إن فرنسا تساعدهم دون تحفظ الحكومات التي طلبت منها تدريب وتجهيز وتقديم المعلومات التي تحتاجها القوات الجوية من أجل إزالة مجموعات تهدد استقرار كامل منطقة الساحل. وبموازاة ذاك، يساعد تعاوننا المدني الدولي لتعزيز مساندتها للسكان، وأتمنى أن ينخرط الاتحاد الأوروبي بشكل متزايد في هذا المجال.

إن فرنسا تقف أيضاً إلى جانب الجزائر والمغرب وتونس وليبيا، فمعركة هذه البلدان ضد الإرهاب هي معركتنا، لأنها لا يمكن فصل أنماها عن أمتنا.

في قلب هذا القوس الجغرافي المتأزم هناك إيران. يمارس النظام هناك رقابته بالقمع وباللجوء إلى الإعدام بشكل كثيف والى أشد أشكال العنف كرها، أي الرجم الذي يتهدد السيدة محمدی. وهو يغذي العنف والتطرف في المنطقة. لكنه يمثل اليوم بشكل خاص التهديد الأساسي للأمن الدولي في مجال هام وهو انتشار أسلحة الدمار الشامل.

ليفهم كلامي بوضوح : إن فرنسا تؤيد تطوير الكهرباء من الطاقة النووية مع الاحترام الكامل للمعايير الدولية . لهذا تشييد بانطلاقه العمل في محطة بوشهر المزودة حاليا وفي المستقبل بكامل الوقود من روسيا . لكن المشكلة هي في موضوع آخر .

منذ قرابة عام كشفنا في بيتسبرغ مع باراك أوباما وغوردن براون عن وجود موقع نووي سري تبنيه إيران من أجل نشاطاتها الانشرارية. قلت آنذاك بأنه يجب فرض عقوبات على إيران إن لم تغير سياستها. هذا ما وصلنا له. لقد اتخذ مجلس الأمن والولايات المتحدة والإتحاد الأوروبي وبلدان أخرى تدابير قوية لا سابق لها فيما يخص الأوروبيين. لقد حان الوقت. الجميع يدرك المضاعفات الخطيرة لسياسة ترك إيران تواصل سباقها النووي: ذلك يعني انتشارا عاما في المنطقة، أو تدخلا عسكريا، أي نشوب أزمة كبيرة في جميع الأحوال.

سنقوم إذن بتنفيذ هذه العقوبات بحزم، وإنني أناشد جميع البلدان القيام بذلك. نقول أحيانا أن العقوبات لا تؤدي إلى نتيجة لا بل إنها تقود إلى الحرب، وهذا خطأ. تفشل العقوبات عندما تكون ضعيفة جداً أو معدومة الهدف الواضح، أما هدفنا فهو بسيط: إفهام إيران أن خياراتها ثمن باهظ ومتضاد وأن هناك بديل لها: مباشرة المفاوضات، لكن مفاوضات جدية وملمومة تدخل في صميم الموضوع. هل إيران مستعدة للمفاوضات؟ سنرى ذلك في سبتمبر/أيلول عندما ستقوم السيدة أشتون ومجموعة الستة بقاء المفاوضين الإيرانيين، وعندما يبدأ الحوار في فيينا بشأن توريد اليورانيوم للمفاعل المدني في طهران.

أتمنى الوصول إلى اتفاق جيد خلال الأشهر المقبلة وأتمنى أن تحترم إيران القانون وأن تخفي مصادر القلق الدولي. يجب أن يؤخذ بعين الاعتبار قلق بلدان الجوار وأن تستشار بشأن أي اتفاق.

لكن في حال عدم التوصل إلى اتفاق ذي مصداقية، ستزداد حتماً عزلة إيران. وأمام تهديد قد تتضح أبعاده، يجب علينا تنظيم أنفسنا لحماية الدول التي تشعر أنها مهددة، والدفاع عنها.

*

يؤكد البعض أن سبب العنف في هذا القوس المتآزم هو واحد، ويتمثل بعدم إيجاد حل للنزاع الإسرائيلي – الفلسطيني. وهذا طبعاً خطأ، لأن من يقتل في بغداد أو في قندهار يرید القضاء على أعدائه في العراق وفي أفغانستان. لكن من لا يدرك بأن السلام بين الإسرائيليين والفلسطينيين من شأنه أن يغير المعطيات السياسية في الشرق الأوسط بأكمله؟

هنا أيضاً يتعدد المصير، وهنا أيضاً المسألة هي مسألة إرادة وتصميم. إنني أؤكد لكم بأن اتفاق سلام، والكل يعرف معاييره، يمكن أن يوقع في مهلة عام. إن انطلاقة المفاوضات المباشرة في 2 سبتمبر/أيلول تولد تطلعات وأمال كبيرة، يجب لا تخيب. إن دولة فلسطينية قابلة للحياة وديمقراطية، قائمة على أساس حدود عام 1967 هي في آن واحد حق الفلسطينيين، وأفضل ضمانة لإسرائيل ولأمنها ولاندماجها التام في المنطقة، وفق مبادرة السلام العربية. هي السبيل الوحيد لمصلحة الشعبين، من أجل الحد من التطرف وإعادة الثقة بالمستقبل. وعلى المجتمع الدولي بأسره أن يرافق العملية التي أعيد إطلاقها.

لهذا تقترح فرنسا استضافة مؤتمر باريس الثاني لمساعدة الشعب الفلسطيني من أجل تمويل عملية بناء اقتصاد الدولة المستقبلية وبناها. إن المقصود هنا، علاوة على التعهادات المالية التي ستترجم عن المؤتمر، تظاهرة ملموسة وقوية تعبر عن إرادة المجتمع الدولي في رؤية الوصول إلى حل للدولتين.

ومن المنطلق نفسه، تمنى فرنسا، مع الرئاسة المصرية المشتركة للإتحاد من أجل المتوسط، عقد القمة الثانية في برشلونة في نهاية نوفمبر/تشرين الثاني. ستكون هذه القمة مناسبة لتبني عدة مشاريع اقتصادية كبرى تشهد على قدرة جميع البلدان المشاركة على بناء مستقبل أفضل لسائر شعوب حوض البحر الأبيض المتوسط.

ذلك السلام بين سوريا وإسرائيل ممكناً. إن فرنسا التي استعادت مع دمشق حواراً منتظماً ومفيدة للكامل المنطقة، منخرطة بشكل خاص إلى جانب تركيا في البحث عن اتفاق. ولقد كلفتُ السفير جان-كلود كوسران بمهمة في هذا الاتجاه، وهو يحظى بثقة التامة.

وفي حين يولد الأمل من جديد في المنطقة، لا يمكن القبول بتجدد العنف في لبنان. لقد أشادت فرنسا بالزيارة المشتركة التي قام بها خادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله عاهل المملكة العربية السعودية والرئيس بشار الأسد إلى بيروت. وفرنسا تقدم مساعدتها من أجل استقرار هذا البلد، وكامل دعمها لمؤسساتاته الديمقراطية وللرئيس ميشيل سليمان وللرئيس الحكومة سعد الحريري.

إن فرنسا، التي تربطها بهذا البلد صلات عميقة هي صديقة جميع اللبنانيين. وهي تعمل لصالح الاستقرار في لبنان متعدد، يجب أن تتمكن فيه كل الطوائف من التعايش في جو التسامح والاحترام المتبادل. لا هدف آخر لعمل المجتمع الدولي في لبنان سوى هذا الاستقرار. وهذا هو معنى مهمة قوات اليونيفيل التي يتبعها على جميع جيرانها احترامها.

**

*

السيدات والسادة السفراء،

في أوروبا أيضاً يتعدد المصير بين الأحسن والأسوأ. ولقد عرفنا الأسوأ في الشتاء الماضي، إذ فجأة تحولت أزمة ديون اليونان في نظر المعلقين وحتى في نظر الأسواق إلى أزمة اليورو، الذي أصبحت ديمومته موضع الشكوك.

اسمحوا لي، وقد تبدلت العاصفة الآن، بالتنكير بعض الحقائق البسيطة.

أولاً المالية العامة في مجموع منطقة اليورو أقل تدهوراً مما هي عليه في الولايات المتحدة أو في اليابان، سواء من حيث العجز أم من حيث الديون.

ذلك، عكس ما نقول غالباً، فقد عرف الأوروبيون الرد بفعالية عبر خطة مساعدة كبيرة لليونان قدرها 110 مليار يورو وخطة ضمانات مالية لمجموع منطقة اليورو قدرها 750 مليار. واتخذت الحكومة اليونانية من جهتها وتواصل اتخاذ التدابير الشجاعة التي تفرض نفسها.

صحيح أنه كان من الأفضل لنا أن نعمل بشكل أسرع، لكن دعونا لا ننسى أن القرار في أوروبا هو من صنع 27 أمة صاحبة السيادة. لكن ما يسجل التاريخ هو أن أوروبا تجاوزت صعوباتها كالعادة باختيار التضامن والوحدة.

ما يسجل التاريخ هو أن الصعوبات شكلت مناسبة لتقديم جديد على مستوى الإتحاد لأنها أتاحت تأكيد حكومته الاقتصادية.

ما يسجل التاريخ أيضاً، هو أن التفاهم الفرنسي - الألماني، مرة أخرى، وبالرغم من مقارب أولية مختلفة، سمح بتحقيق هذا التقدم في أوروبا. وفي اللحظة العصيبة كان التفاهم الفرنسي- الألماني حاسماً.

ما أستخلص من هذه المحنة هو واجبنا بتعزيز فعالية المؤسسات الأوروبية. لقد بدأ ذلك بالفعل مع الرئيس المستقر للمجلس الأوروبي، والممثلة السامية للعمل الخارجي والجهاز التابع لها. المرحلة المقبلة هي حكومة 27 الاقتصادية مع لقاءات كلما اقتضى الأمر بين الأعضاء 16 في منطقة اليورو. قبل بضعة أشهر فقط كانت فكرة الحكومة الاقتصادية الأوروبية من المحرمات تقريراً ما عدا بالنسبة لفرنسا. اليوم توافق أوروبا كلها على الإقرار بأن حكومة اقتصادية أوروبية ليست فقط حاجة إنما ضرورة. يجب تشكيلها اليوم. الأعمال جارية لذلك ، فقد تقدمت فرنسا وألمانيا باقتراحات طموحة عرضها السيد شاوبل والسيد لاغارد على مجلس الوزراء في 21 يوليو/تموز. ومع أكتوبر/تشرين أول يتخذ المجلس الأوروبي القرارات التي تفرض نفسها على أساس مقتراحات رئيسه هيرمان فان رومبوغ.

لكن لا يمكن لأوروبا أن تكتفي بالشئون الاقتصادية أيا كانت أهميتها.

لقد علمنا التاريخ أن ما من فضاء مزدهر بقي على قيد الحياة إن لم يتمكن من ضمان أمنه والدفاع عن مصالحه. نحن في أوروبا بعيدون كل البعد عن ذلك.

فالأزمة تضاعف التفاوت بين الجهد الذي يبذله حلفاؤنا الأميركيون من جهة، وجهد الأوروبيين المتلاقي والمشتت من جهة أخرى. خلال فترة الرئاسة الفرنسية للاتحاد، حدّدنا سوياً أجوبة معينة. علينا أن نضعها موضع التنفيذ، لأننا لن ندفع عن أوروبا بجران من الإجراءات وألوية من الورق.

لدينا الردع النووي لمواجهة التهديد لمصالحنا الحيوية، وهو يشكل أيضاً ضمانة لاستقلالنا. لكن الأوروبيين تأخروا عن مواجهة التحديات الجديدة في حين يلزمهم المشاركة في ضمان أمن البحار الضروري لتجارتنا، وأمن الفضاء والفضاء الإلكتروني من الآن فصاعداً.

فرنسا على استعداد للانخراط في مشاريع ملموسة تمكناً من أداء أكثر المهام القتالية طلباً. فقد سمعت تصريحات حلفائنا البريطانيين، الخاصة بالتعاون الثنائي مع فرنسا. ونحن مستعدون لمناقشتها بصرامة تامة.

سوف أحمل معي هذا الانشغال إلى مؤتمر قمة حلف شمال الأطلسي في لشبونة، نهاية نوفمبر/تشرين الثاني، حيث سنبني مفهوماً استراتيجياً جديداً.

إن تحالفنا العسكري والناري أساسي لأمننا. لكن يجب إصلاحه، والتخفيف من بناء والتكييف مع المعطيات الدولية الجديدة. يلزم قوات قابلة للإرسال على مسافات بعيدة، ومتينة، وتحسين التنسيق بين العملين العسكري والمدني كما تشهد على ذلك تجربة أفغانستان. وتستدعي التهديدات الجديدة علاقة متعددة وأوثق بين حلف شمال الأطلسي والإتحاد الأوروبي.

مع روسيا، يجب أن توفر مصالحنا المشتركة فرصة تطوير شراكة لا سابق لها، إذا رغبت موسكو بذلك، من أجل الأمن في كامل الفضاء الأوروبي- أطلسي. ستتقدم فرنسا خلال الشهر القادم باقتراحات محددة بشأن علاقات روسيا بالإتحاد الأوروبي وبحلف شمال الأطلسي أو في إطار قمة منظمة الأمن والتعاون في أوروبا التي تعقد مؤتمراً قمتها بداية ديسمبر/كانون الأول في استانا.

السيدات والسادة السفراء،

عدد سكان الإتحاد الأوروبي 500 مليون نسمة، وقوته الاقتصادية تمثل قرابة 30 بالمائة من الناتج المحلي الإجمالي العالمي، وأكثر من 35 بالمائة من إجمالي الاستثمارات المباشرة في الخارج، وقرابة

60 بالمائة من إجمالي المساعدة الحكومية للتنمية، وهذا ما يعطيه الإمكانيات الضرورية لفرض نفسه كقوة اقتصادية عالمية.

غير أنه يحتاج لإرادة من أجل استغلال إمكانياته بحكمة في إطار استراتيجياً متناسقة تهدف إلى نتائج ملموسة وفوائد متبادلة. أوروبا هي أكبر سوق في العالم والمستورد الأول: لنصمم إذن على استغلال ذلك بشكل متطلب وثابت من أجل فتح أسواق ما زالت محكمة الإغفال أمامنا حتى الآن ! ولنصمم على الكفاح من أجل فرض احترام قواعد المنافسة الشرعية، ومكافحة الإغراق بالإغراءات الضريبية والاجتماعية والحكومية !

يجب أن يوفر المجلس الأوروبي الخاص خلال اجتماعه في 16 سبتمبر/أيلول والمكرس للعلاقات بين الإتحاد الأوروبي وشركائه الكبار، فرصة التقدم في مجمل هذه الأمور.

كما يجب على الإتحاد الأوروبي تجهيز نفسه بالوسائل للبقاء في المرتبة الأولى للمنافسة العالمية. ولهذا عليه القيام بكل تصميم بتنفيذ الاستراتيجية الاقتصادية التي تبنيها في المجلس الأوروبي المنعقد في يونيو/حزيران. وعليه أيضاً تعبيئة كل وسائله المالية لخدمة نمو أقوى ومستدام، من خلال المراهنة على البحث والتربية والعملة، كما على الزراعة التي تمثل بالنسبة لأوروبا حجماً في الصادرات يتجاوز حجم الصادرات في صناعة الطيران: على أوروبا كما الولايات المتحدة الأمريكية، استخدام "سلطتها الخضراء".

*

في عالم يشهد تحولاً عميقاً، وفي أوروبا هذه التي تقدم، تبقى فرنسا في موقع متميز، لأننا مع رئيس الحكومة ومجموع الوزراء تعهدنا منذ ثلاث سنوات القيام بتحديث كبير في اقتصادنا. لدينا هدفان بسيطان: الحد من التفاوت في المنافسة مع أفضل البلدان أداء، وتحسين قدرات النمو لدينا عبر إزالة القيود التي تراكمت على مدى العقود.

في هذا الصدد، ألغينا الرسوم على ساعات العمل الإضافية وحررناها من أجل تجاوز حاجز 35 ساعة عمل في الأسبوع، وقررنا الاستغناء عن نصف عدد الموظفين الحكوميين المحالين على التقاعد في إطار حركة إصلاحية كبيرة في إدارتنا.

وهكذا قمنا بإلغاء الضريبة المهنية، هذا الرسم الذي لا يوجد إلا في بلدنا والذي كان يؤثر سلباً على استثمارات الشركات.

كما تبنينا آلية ضريبية لمساندة البحث في شركاتنا الأكثر جاذبية في بلدان منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية.

ووفرنا أيضاً لجامعاتنا إطاراً إجرائياً متكاملاً لتحقيق الاستقلالية يتيح لها على سبيل المثال عقد اتفاقيات مع شركات القطاع الخاص أو تكييف برامج دراساتها الجامعية.

ذلك طرحنا القرض الكبير الذي يتيح لنا استثمار 35 مليار يورو في التعليم العالي والتكوين والبحث والابتكار. سيصل المبلغ الكلي للاستثمار في تكنولوجيات المستقبل، بفضل التمويل المشترك مع القطاع الخاص، إلى 60 مليار يورو.

وهكذا سنقوم بإصلاح نظام التقاعد لدينا: إنه إصلاح كبير يتبنىه البرلمان هذا الخريف، وإصلاح ضروري وعادل، إصلاح يعزز قدرة فرنسا التنافسية.

بموازاة ذلك ستقوم فرنسا على غرار الشركاء الأوروبيين، بالحد من العجز العام بحيث يصبح 6 بالمائة من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي عام 2011 بدل 8 بالمائة اليوم ، و3 بالمائة عام 2013. يعني ذلك تخفيضا في العجز بمقدار 40 مليار يورو ابتداء من عام 2011 و 100 مليار حتى عام 2013.

هذه الإصلاحات ضرورية لتأكيد ثقة العالم بالاقتصاد الفرنسي، ولقد بدأت تعطي ثمارها : عام 2009 وفي ذروة الأزمة لم تتخض الاستثمارات الأجنبية المباشرة في فرنسا سوى بنسبة 4 بالمائة في حين أنها تراجعت بنسبة 37 بالمائة على الصعيد العالمي. تظل فرنسا اليوم في الموقع الثالث على قائمة البلدان المستضيفة بعد الولايات المتحدة الأميركية والصين.

**

*

السيدات والسادة السفراء،

في 12 نوفمبر/تشرين الثاني، تتولى فرنسا رئاسة مجموعة الـ20 لمدة سنة، وفي الأول من يناير/كانون الثاني القادم رئاسة مجموعة الـ8.

مسؤوليات كبيرة تترتب على فرنسا في فترة ترأسها، ونحيطكم علماً بأن مهامكم ستكون شاقة.

تمثل مجموعة الـ20 التي أنشئت بناء على اقتراح فرنسا، 85 بالمائة من الثروة العالمية. ولقد أتاحت للقوى الاقتصادية الرئيسية مواجهة أخطر أزمة عرفها العالم منذ 1930 ونجحت بمواجهتها.

أولاً عن طريق مساندة النمو العالمي بشكل منسق. والنتائج تثبت ذلك ففي بداية 2009 أعلن صندوق النقد الدولي بأن الركود سيتواصل عام 2010. لكن بفضل نشاط مجموعة الـ20 استعاد العالم النمو بشكل أسرع مما كان متوقعاً، وهذا يصح أيضاً على فرنسا، إذ أعلن لنا صندوق النقد الدولي تنمية بنسبة 0.3 في المائة في حين أننا ستحقق 1.4 بالمائة على الأقل عام 2010.

لكن ومن أجل إنقاذ الاقتصاد العالمي بشكل مستدام، وجب علينا تبني قواعد جديدة للنظام المالي. واتخذ القرار بتنفيذ إصلاحات كان من المستحيل التفكير فيها سابقاً : اليوم نشطات صناديق المضاربة أصبحت منظمة، ويجب على وكالات التقييم أن تكون مسجلة، وتمت تنظيم المكافآت في البنوك من خلال قواعد صارمة ووضعت جزاءات في حال الخسارة أو سوء الأداء. وأخيراً، فإن الجنات الضريبية هي في طريق الزوال: لقد تم توقيع 500 اتفاقية متعلقة بتبادل المعلومات في مجال الضريبة منذ اجتماع مجموعة الـ20 في لندن، وال-serie المصرفية تشهد تراجعاً في كل أنحاء العالم، وقررت كذلك عقوبات ضد الجنات الضريبية التي لا تبني القواعد الدولية الجديدة.

وجب علينا في النهاية القيام بحوار من أجل إزالة الاختلال الخطير في الاقتصاد العالمي بشكل مستدام، إذ هنا فوائض هائلة وهناك عجز لا يطاق. لقد انطلق هذا الحوار مع وضع إطار لنمو قوي مدعم ومتوازن خلال قمة بيتسبرغ. يجب تعميق وتوسيع هذا الحوار عام 2011، وتعزيز آليات التنسيق وتشديد الرقابة متعددة الأطراف، ورفع مستوى المتطلبات فيما يخص التعهدات المقررة، مع تدابير ملموسة في السياسة الاقتصادية علاوة على وضع جدول زمني لتحقيقها.

بشكل عام أجزت مجموعة الـ20 "وقت الأزمة" عملاً هاماً، نقول بحق أنه لا سابق له.

اليوم وبعد أن استعدنا هدوءاً نسبياً، ثمة اتجاه إلى الحد من طموحات مجموعة الـ20 في تطبيق القرارات المقيدة والمكملة ببعض التدابير المفيدة عام 2011، أي توسيع نطاق التنظيم ليشمل المجالات التي لا زال محدوداً فيها، والتحقق من تنفيذ الاتفاقيات الضريبية المتعلقة بتبادل المعلومات الموقعة منذ قمة لندن، وتبني تدابير قوية لمكافحة الفساد، وتعزيز مهمة منتدى الاستقرار المالي؛ وبشكل أوسع إعادة النظر بالإطار الاحترازي للمؤسسات المصرفية من أجل تفادي أزمة جديدة كتلك التي شاهدناها.

ب شأن كل هذه المواضيع ستطرح اقتراحات محددة، في البداية لتحضير جدي لقمة سيلو ومن ثم لإطالة نتائجها عام 2011.

لا شك بأن إكمال العمل الذي بدأنا به هام جداً، لأنه يتعلق بمصداقية مجموعة الـ20. لكن هل يكفي ذلك؟ أقول بوضوح: إن الاكتفاء بجدول الأعمال هذا قد يورط مجموعة الـ20 ويعرض العالم لأزمات جديدة.

المفارقة هي أن التحلّي بالجرأة كان أسهل عندما كان العالم على شفير الهاوية، وما كان أمامنا في الواقع خيار آخر. أما اليوم لدينا الخيار: إما إكمال الورش التي بدأنا بها ومعالجة التطورات غير المتوقعة عند ظهورها وحصر طموحتنا بها فقط، وإما إضافة ورش جديدة إليها، أي الورش المسودة الأفق منذ زمن طويل والتي يرتبط بها أيضاً استقرار العالم وازدهاره.

طرح فرنسا على شركائها خيار الطموح، مع القناعة بأن مجموعة الـ20 وحدتها تتمنى بثقل نوعي وشرعية وقدرة على اتخاذ ما يلزم من قرارات لإعطاء الدفع الضروري لورش الغد تلك.

ما هي هذه الورش؟ فرنسا ستقوم باستشارة شركائها حول هذا الموضوع، ولقد حددت من جانبها ثلاثة.

الورشة الأولى هي ورشة إصلاح نظام النقد الدولي.

من يعرض على القول بأن عدم الاستقرار في سعر الصرف يمثل تهديداً كبيراً للنمو العالمي؟ كيف يمكن للشركات أن تخطط إنتاجها وصادراتها عندما ينتقل سعر صرف اليورو مثلًا بشكل مفاجئ من دولار واحد إلى 1.60 دولار قبل أن يهبط خلال عدة أسابيع إلى 1.27 دولار؟

يدين ازدهار ما بعد الحرب بشكل كبير إلى نظام بريتون وودز وإلى قواهde ومؤسساته، لكننا نعيش منذ السبعينيات في ظل غياب نظام نقد دولي.

ليس المقصود طبعاً العودة إلى نظام سعر صرف ثابت. إن ما نوده وما نراه ضرورياً هو وضع أدوات لتفادي التقلبات الكبيرة في سعر النقد والتراكم في الاحتلال، والبحث عن مستوى أعلى في احتفاظ الصرف في البلدان الناشئة التي تعرضت لعمليات سحب هائلة وغير متوقعة لرؤوس الأموال الدولية.

إنني أدرك حساسية الموضوع. وتود فرنسا أن تقترح على شركائها تناول هذا الموضوع بصرامة لكن مع اتخاذ كامل الاحتياطات الضرورية. لماذا لا نبدأ مثلاً بحلقة دراسية بين أفضل الاختصاصيين يمكن لها أن تتعقد في الصين؟

من حيث المضمون، يمكن دراسة ثلاثة توجهات:

1 - علينا في البداية تعزيز آلياتنا الخاصة بإدارة الأزمة : منذ 1990 عرفت البلدان الناشئة 42 عملية سحب قوية لرؤوس الأموال الدولية شكلت تهديدا لاستقرارها ولنموها. علينا إعادة التفكير بآليات التأمين الدولية من أجل توفير أدوات متعددة الأطراف أكثر فعالية وأسرع للوقاية من هذه الأزمات ولمعالجتها.

لقد انطلق التفكير بالأدوات المتوفرة لدى صندوق النقد الدولي. ولقد بينت الأزمة المالية كما أزمة اليورو بأن على العالم أن يكون قادرا، من أجل ضمان الإستقرار، على تحريك مبالغ هائلة بشكل سريع لمواجهة المضاربة اللامعقولة في الأسواق.

أتمنى أيضا أن يجري نقاش حول العقيدة الدولية الخاصة بحركة رؤوس الأموال. فقد عشنا سنوات في إطار الوهم بأن افتتاح أسواق رؤوس المال يمثل دائما تقدما. لكن الواقع أثبت خلاف ذلك. أنه لأمر مشروع بان تقوم بلدان كثيرة الاعتماد على رؤوس الأموال الخارجية باتخاذ تدابير من أجل تنظيمها في حال نشوب أزمة ، وأن أفضل ضمانة ضد تفاقم مخاطر الحماية في هذا الشأن كما في غيره، هي في وضع قواعد متعددة الأطراف.

2 - علينا أيضا التساؤل بشأن مدى ملاءمة نظام نفدي دولي تسيطر فيه عملة واحدة، في عالم أصبح متعدد الأقطاب. إنه لأمر واقع، إذ أن تراكم احتياط الصرف في بعض البلدان تقابله زيادة عجز في ميزان المدفوعات الجارية في الولايات المتحدة.

في لندن، قررت بلدان مجموعة الـ20 تخصيص مبلغ استثنائي قدره 250 مليار من حقوق السحب الخاصة. وتشكل هذه الأصول الدولية اليوم موضع اهتمام متزايد. نحن اليوم بعيدون عن إنشاء العملة العالمية التي أرادها كينز مع بانكور، لكن توفير أصول من الاحتياطي الدولي لا يوفرها بلد واحد، قد يتبع تعزيز استقرار النظام بأكمله.

3- أخيرا علينا أن نجد الوسائل لتحسين التنسيق بين السياسات الاقتصادية والنقدية في المناطق الاقتصادية الكبرى. لقد وضعنا مع مجموعة الـ20 في بيتسبرغ الإطار الذي يجب أن يتيح لكل منا تنفيذ السياسات الاقتصادية المناسبة لتحقيق نمو مرتفع ومستقر، وتخفيض الاختلالات الدولية في الوقت نفسه.

لكن لا شك في أن علينا المضي أبعد من ذلك وتحديد إطار جديد للتشاور بشأن تطور عمليات الصرف. هذا المنتدى هو اليوم مجموعة الـ7 التي تضم وزراء المالية وحكام البنوك المركزية. لكن كيف يمكن اليوم الحديث عن سعر صرف بدون الصين؟ يجب أن نناقشه للتوصيل إلى أفضل رد على هذه السؤال الذي لا مناص منه.

ان التطرق إلى هذه المواضيع ليس انتهاكا للمحرمات إنما المطلوب هو طرحها للنقاش بشكل جدي في أكثر المنتديات شرعية وفعالية، أي في مجموعة الـ20، لا بل هو ضروري. لماذا الانتظار إذن؟ وماذا ننتظر؟ أزمة مقبلة مع مضاعفات هائلة من جديد؟

الورشة الثانية التي يجب افتتاحها هي ورشة التقلبات في أسعار المواد الأولية والتي نشهد مثالا عليها حاليا مع الارتفاع الهائل في سعر القمح.

من هنا لا يتذكر "ثورة الجوع" في هايتي أو في أفريقيا عندما ارتفعت أسعار بعض المواد الغذائية بشكل مفاجئ عام 2008؟ من نسي المضاعفات المأساوية التي لحقت بالاقتصاد العالمي نتيجة ارتفاع أسعار النفط والغاز والتي تبعها انخفاض سريع أيضا؟

من يتجرأ على القول بأن الموضوع عويص ومن الأفضل أن لا نفعل شيئاً؟

تقترح فرنسا على شركائها في مجموعة الـ20 فتح هذا الملف بطموح وواقعية. ثمة مواضيع ثلاثة يمكن أن تتناولها الدراسات.

أولاً يجب التساؤل حول عمل أسواق مشتقات المواد الأولية نفسها. لماذا يجب علينا تنظيم أسواق المشتقات في المجال المالي وحده؟ فالمطلوب توسيع التنظيم ليشمل المواد الأولية وهذا ممكن. بذلك نحد من المضاربة.

ثم بشأن المواد الأولية الزراعية، هناك عدة اتجاهات يمكن الخوض فيها بدون أفكار مسبقة وهي شفافية الأسواق، وسياسات التخزين، وأيضاً ابتكار أدوات تأمين من طرف المؤسسات المالية الدولية كي توفر للبلدان المستوردة تغطية ضد تقلبات الأسعار.

وأخيراً هناك أسعار الطاقة المدرجة على جدول أعمال مجموعة الـ20 منذ قمة بيتسبرغ. لقد أعطيت فرنسا مهمة اقتراح تدابير لاجتماع سبوزن ولقمة عام 2011 من أجل مكافحة التقلبات في الأسعار. سنقترح تدابير من أجل الشفافية والحوار العميق بين المنتجين والمستهلكين للحد من تقلبات الأسعار.

الورشة الثالثة المقترحة للرئاسة الفرنسية لمجموعة الـ20 هي : إصلاح إدارة الحكم العالمي الذي كلمتكم عنه مطولاً هنا قبل عام.

لقد قررت مجموعة الـ20 بان تكون "المجتمع الرئيسي" العالمي للشؤون الاقتصادية والمالية. لكن يجب عليها أن تمتلك الامكانيات للعمل بشكل أكثر فعالية. ألا يلزم إنشاء أمانة لمجموعة الـ20 لمتابعة دائمة لتنفيذ القرارات المتخذة ولدراسة الملفات مع كل المنظمات الدولية المعنية؟

ألا يلزم أيضاً أن تفتح مجموعة الـ20 جدول أعمالها لمواضيع جديدة مثل موضوع التنمية؟ ألا يلزم مثلاً أن نقر من أجلها قواعد حسن سلوك وحسن ممارسة في مجال المساعدة العامة؟ ألا يلزمانا في إطارها نقاش أشكال التمويل الابتكاري، ولاسيما امكانية فرض رسم على المعاملات المالية؟ هذه التمويلات ضرورية إذا أردنا احترام موعدنا مع أهداف الألفية وتمويل اتفاق كوبنهاغن بشأن التغير المناخي.

ألا يجب علينا أن نتكلم في إطار مجموعة الـ20 عن تمويل اتفاق بشأن المناخ؟ في الوقت الذي تراوح فيه مكافحة سخونة المناخ مكانتها، بعد خيبة الأمل في كوبنهاغن وتورط العملية التشريعية في الولايات المتحدة الأمريكية، من الضروري أن تحترم أوروبا مع البلدان المتقدمة الأخرى التعهدات التي التزمت بها. ومن الأساسي أيضاً تطبيق اتفاق كوبنهاغن، سواء تعلق الأمر بـ"بداية سريعة" (فاست ستارت) أو بتمويل ابتكاري أو بحماية الغابات. سيكون مؤتمر كانكون مرحلة هامة لكن اللحظة الحاسمة لعقد اتفاق ستكون على الارجح في قمة نوفمبر/تشرين ثاني 2011 في جنوب أفريقيا التي ستسبقها قمة مجموعة الـ20 في فرنسا بقليل. سأتناول هذا الموضوع الذي قد يحمل تقدماً حاسماً مع الرئيس زوما.

ستقترح فرنسا نقاشاً أوسع بشأن الحكم العالمي، فقد أعطت مجموعة الـ20 دفعاً حاسماً لإصلاح البنك الدولي، ويجب عليها أن تقوم بالأمر نفسه خلال الأشهر القادمة فيما يخص صندوق النقد الدولي. كيف يمكنها تجاهل المؤسسات المتخصصة في الأمم المتحدة التي تعالج أمور الاقتصاد والعمالة والتجارة... فهي تحتاج لإصلاح ويجب عليها جميعها أن تتعلم العمل مجتمعة بشكل أفضل.

في ظل هذا الوضع، كيف لا نوجه إشارة قوية للجمعية العامة للأمم المتحدة من أجل إصلاح مؤقت لمجلس الأمن؟ بدون هذا الزخم الحاسم، ربما بقي هذا الإصلاح المتداول منذ 20 عاما في الأمم المتحدة في طريق مسدود لمدة طويلة.

كلمكم مطولا عن مجموعة الـ20. كلمة بسيطة عن مجموعة الـ8. البعض قال أنها بحكم الزوال، واعتبر البعض الآخر عكس ذلك وتنبأ لها بمستقبل زاهر، على أن ترکزا على مسائل الأمن وعلى شراكتها مع أفريقيا.

المستقبل سيحكم بذلك وفرنسا مصممة على تحضير هذه القمة بعناية. فهي تتيح لزعماء تكون وجهات نظرهم غالبا متقاربة تبادل الرأي كما حصل في كندا في يونيو/حزيران، حول مواضيع ذات مصلحة مشتركة والملفات السياسية الرئيسية، من إيران إلى عملية السلام في الشرق الأوسط وإلى أفغانستان.

سوف تتناول القمة التي يسبقها اجتماع وزراء الداخلية في البلدان المعنية، مسألة تدهور الاستقرار في بلدان الكاريبي وغرب أفريقيا والساحل بسبب مهرب المخدرات من أمريكا اللاتينية باتجاه أوروبا. نريد سويا قطع طريق المخدرات هذه ومساعدة بلدان العبور وحماية الأوروبيين من هذا الوباء. لا شك في أنه سيعنين علينا بان نتناول في هذا السياق مكافحة القاعدة في الشريط الساحلي من موريتانيا حتى الصومال.

سيكون الموضوع الكبير الآخر في القمة موضوع الشراكة مع أفريقيا لأن مجموعة الـ8 تمثل وحدتها 80 بالمائة من المساعدة العامة العالمية. لا يفاجئكم أن فرنسا وهي المانح الثاني في العالم للمساعدة العامة، تحرص بشكل خاص على هذه الشراكة. فقد مثلت قمة نيس والذكرى الخمسين لاستقلال الدول الأفريقية مناسبة لتأكيد قوة الصلات الموروثة من التاريخ وفي الوقت نفسه إعادة تجديد عميق لعلاقتنا مع مجمل القارة. سأشدد مرة أخرى على ذلك في 20 سبتمبر/أيلول في نيويورك عند افتتاح القمة الخاصة بأهداف الألفية التي تمثل مناسبة تعبئة هامة.

خلال مؤتمر مجموعة الـ8 في موسكو، قدمنا لشركائنا الأفارقة تقريرا عن تنفيذ التزادات التي التزمنا بها، وسيقدم رئيس حكومة أثيوبيا السيد ميليس خلال مؤتمر القمة برئاستنا تقريرا مقالبا عن استخدام الأفارقة للمساعدة. في ضوء هذين التقريرين، سنقوم بالتفكير سويا بأكثر الوسائل فعالية لتحسين المساعدة لهذه القارة لتجعلها إقلاعها. يجب أن تبقى مجموعة الـ8 أكثر من أي وقت مضى ملتزمة إلى جانب أفريقيا.

ثمة كلمةأخيرة عن الحالة الفكرية التي ستحركني على مدى السنة القادمة مع الرئاسة المزدوجة. أود أن تتلقوا إلى زعماء البلدان حيث تعملون، أكانوا من بين مجموعة الـ20 أم لا، أن فرنسا تريد أن تعمل ضمن فريق، وأن تصغي إليهم وأن تستشيرهم كلما أمكن ذلك. هذا ما سأفعله على سبيل المثال خلال مؤتمر قمة الفرنكوفونية في مونترو آخر أكتوبر/تشرين الأول.

السيدات والسادة السفراء،

ستكون المواضيع على جدول أعمال قمتني مجموعة الـ20 ومجموعة الـ8 في صميم أعمال مؤتمركم. هذا يسعدني، لأن خلف تقنية المواضيع ثمة سؤال بسيط وحاسم يطرح على دولنا : هل نستطيع سويا أن نبني لشعوبنا عالماً أكثر أماناً، وأكثر ازدهاراً، وأكثر عدلاً؟

شكرا لكم./.